العلاقة التفاعلية لآليات الحوكمة ودورها في التقليل من فجوة التوقعاتذ

واجهت مهنة التدقيق الخارجي أزمة مسؤولية ومصداقية وفقدان الثقة في السنوات الأخيرة، نتيجة تزايد الانهيارات المؤسسية خصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية بالشكل الذي أدى الى تساؤل العديد من أطراف المجتمع المالي والرأي العام عن سبب الأضرار التي أصابتهم نتيجة ذلك، ولهذا زاد الاهتمام بالحوكمة على المستوى الدولي والمحلي في محاولة لاستعادة ثقة مستخدمي المعلومات المالية وتقارير المدقق الخارجي خصوصا في ظل وجود علاقة تأثيرية بين اليات الحوكمة (مجلس الادارة، الادارة العليا، لجنة التدقيق، التدقيق الداخلي والخارجي) ومحاولة تفعيل هذه العلاقة بما يقلل من فجوة التوقعات في بيئة التدقيق.

تكلمنا عن الخلفية التاريخية لفجوة التوقعات في الحصص الحضورية، وكيف أنه أصبح لفجوة التوقعات بعدا اخرا حيث أن الأداء الفعلي للمدقق الخارجي مرتبط بمجموعة من العوامل من بينها علاقته التفاعلية مع باقي اليات الحوكمة والمتمثلة في (التدقيق الداخلي، لجنة التدقيق، مجلس الادارة والادارة العليا) والتي تساهم في تحديد مستوى أدائه.

لفجوة التوقعات عدة تعاريف، ونعتمد هذا التعريف: الاختلاف أو التباين بين توقعات مستخدمي القوائم المالية وجودة الابلاغ المالي وخدمات التدقيق المقدمة من مهنة المحاسبة.

ان تطور مفهوم فجوة التوقعات نظرا لما شهده العالم من تغيرات والتي أدت الى زيادة حدة الصراع بين أصحاب المصالح في نظرية الوكالة أدى الى تغير وجهات النظر حول اعتبار أن التدقيق الخارجي وحده الكفيل للقيام بالتقليل من حدة الصراع بين أصحاب المصالح وهذا بزيادة التركيز على اليات الحوكمة الأخرى والعلاقة التفاعلية فيما بينها.

ان مجرد وجود لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي في المؤسسة من العوامل التي تزيد من ثقة المجتمع المالي، لكن وجودهما لا يكفي في حد ذاته فلا بد من احكام طريقة عمل كل واحد منهما، والافصاح عن ذلك في التقارير التي تعدها الادارة العليا، مجلس الادارة، لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي، فاطلاع أطراف المجتمع المالي لمختلف هذه التقارير تمكنهم من دراسة طريقة عمل اليات الحوكمة وكيفية تفاعلها فيما بينها، كل هذا يزيد من ثقة المجتمع المالي مما يعمل على التقليل من فجوة التوقعات في بيئة التدقيق.

كما أن ظهور مبادئ وقواعد الحوكمة واصدار الدول لأدلة الحوكمة مع اجبار المؤسسات بالالتزام بقواعدها يعمل على تفعيل اليات الحوكمة مما يجعل كل طرف منهم يخدم الاخر في علاقة تفاعلية تكاملية تنعكس على جودة الحوكمة، فمثلا تلزم معايير التدقيق الدولية المدققين الداخليين والخارجيين

بضرورة الاتصال بأطراف الحوكمة موضوع التدقيق وذلك في الأمور المهمة التي تستدعي انتباههم عند أداء مهام التدقيق، وهذه العلاقة التفاعلية والتكاملية تؤدي بالضرورة الى زيادة ثقة العميل بالدور الذي يقوم به المدقق الخارجي وبالتالي وجود تفاعل جيد لآليات الحوكمة داخل هذه المؤسسات يعتبر عامل رئيسي في اعادة ثقة المجتمع المالي بالتقارير المالية.

اذن تناولنا لهذا الموضوع جاء بسبب أن دراسة العلاقة التفاعلية لآليات الحوكمة والعمل على تفعيلها من المداخل الحديثة والضرورية والتي تعمل على تضييق فجوة التوقعات خصوصا فيما يتعلق بتحسين جودة التدقيق واستقلالية المدقق الخارجي، كما أن الافصاح عن طبيعة ومضمون العلاقة بين اليات الحوكمة يعمل على عقلنة توقعات المستخدمين وزيادة ثقتهم بتقرير المدقق الخارجي.